

## فُصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص

الدكتور: عمر علي الباروني - قسم اللغة العربية- كلية التربية - جامعة مصراتة

## مقدمة

حمدًا لله على ما به أنعم، وأشكره على كل ما به تفضل وتكرم، أجزل العطاء والمنن، ووفى بمزيد الفضائل ودفع المحن، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة مهداة، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد.

فإن البحث العلمي يقتضي كثيرًا من الضوابط والأسس التي تنظمه، وأنواع هذا البحث تختلف من مجال إلى آخر، ولكنها في الغالب ذات طابع واحد، أو متقاربة في بعض السمات المشتركة. ولما كنتُ مكلّفًا بتدريس بعض المقررات ذات العلاقة بمناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص، في المرحلتين: الجامعية والعليا، وتحديدًا في مجال العلوم الشرعية والعلوم اللغوية، إضافة إلى الإشراف على بعض الرسائل العلمية في اللغة العربية، طلب مني كثير من الطلاب؛ بل وبعض الأساتذة الزملاء، أن أكتب في هذا المجال خلاصة للملاحظات والمعلومات التي كنت أنبه عليها في أثناء المحاضرات والمناقشات، فرأيت أن أضع في هذا البحث شيئًا موجزًا من ذلك، ولعل هذا البحث يكون نواة لكتاب فيما بعد بإذن الله- تعالى-، وقد وسمته باسم (فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص).

وواضح من العنوان أن يكون البحث مؤسسًا- بعد المقدمة- على ثلاثة مباحث، الأول حول مناهج البحث، والثاني حول المصادر والمراجع، والثالث حول تحقيق النصوص، ثم تليها خاتمة لأهم النتائج، وفهرس بالمصادر والمراجع.

وهذا البحث في أغلبه عصاره ما اكتسبه الباحث من خلال خبرته في التدريس وكتابة البحوث، وعليه فإنني أرحب بأي ملحوظات أو آراء بناءة يمكن الاستفادة منها مستقبلاً.

والله الموفق

## المبحث الأول

## (في مناهج البحث)

تتعدد المناهج البحثية ذات العلاقة بالكتابة العلمية، وهذا لا يدخل ضمن هذه الورقات، وإنما المقصود هنا هو ذكر بعض الملحوظات الفنية والكتابية التي أرى أن أنوه عنها، ولعل من جلي هذه الملحوظات المنهجية ما يأتي:

أولاً- الملحوظات الشكلية:

هناك ملحوظات كثيرة حول شكل البحث وهيئته، من هذه الملحوظات ما يأتي:

**1- هيكلية البحث:** هيكلية البحث وقواعده التي يؤسس عليها لا بد أن تكون قائمة على نحو منطقي وعلمي، وفي اعتقادي أن الترتيب التسلسلي للبحث من الأفضل أن يكون على النحو الآتي:

\* الغلاف.

\* البسملة، أو الآية، أو العبارة المناسبة وموضوع الرسالة أو البحث (إن وجدت).

\* الإهداء، ويكون عامًا وخاصًا؛ ولكن كلما اختُصر كان أفضل (إن وجد).

\* الشكر والتقدير: يكون لمن استفاد منه الباحث أو استعان به، من أشخاص ومؤسسات ومكتبات (إن وجد).

\* المقدمة: تحتوي على خطة البحث، وأهميته، وسبب اختياره، والمنهج المختار للدراسة، والدراسات السابقة إن وجدت، وكل ما سيستثنيه الباحث في دراسته، أو ما قد يتساءل عنه القارئ، إلخ.

\* الباب الأول، أو الفصل الأول وما يندرج تحته من مباحث، إلى آخر جزئيات البحث وأقسامه.

\* الملاحق والوثائق (إن وجدت)، وقد تُؤخر الملاحق والوثائق بعد الخاتمة.

\* الخاتمة.

\* فهرس المصادر والمراجع.

\* فهرس الموضوعات. وهناك من يجعل فهرس الموضوعات بعد الشكر والتقدير وقبل المقدمة مباشرة، وقد يسمى حينئذ بـ(فهرس المحتويات).

زيادة توضيح خاصة بورقة الغلاف: من الأفضل أن تكون ورقة غلاف البحث أكثر سمكًا من ورق المتن، وإن كانت كغلاف الكتب كانت أفضل؛ أولًا لحماية البحث كله، وثانيًا لعدم إصابة الغلاف بسرعة التلف؛ لأن ورقة الغلاف أو الواجهة هي الأكثر عرضة- من بقية الأوراق- للمس والاحتكاك.

ما يوضع على ورقة الغلاف: يوضع شعار الجامعة في أعلى الورقة من جهة اليمين للناظر، ويوضع شعار الكلية محاذيًا له من جهة اليسار.

ثم اسم الدولة في سطر خاص، ثم اسم الجامعة، وعن يساره اسم الكلية في سطر خاص، ثم اسم القسم العلمي في سطر خاص، وتكون هذه الأسماء كلها متوسطة في أعلى الصفحة.

ثم يكتب عنوان البحث أو الرسالة بلا مقدمات؛ فلا توضع عبارات مثل: (ورقة بحثية، أو بحث بعنوان)، بل يكتب العنوان مباشرة، كعناوين الكتب التي نراها.

**عنوان البحث:** على الباحث ألا يضع لبحثه أو رسالته عنوانًا فضفاضًا؛ بل يكون العنوان محكمًا، جامعًا مانعًا، وكلما كانت كلماته قليلة كان ذلك أفضل؛ ثم يخصص بعده بشيء من الكلمات، مثل: دراسة نحوية، أو دراسة بلاغية، أو فقهية، إلخ؛ لأنه - كما يقال: - كلما اتسع الملفوظ ضاق المدلول، وكلما ضاق المدلول اتسع الملفوظ.

ولا توضع في العنوان علامات ترقيم إلا في أضيق نطاق ونادر الأحوال، كوضع علامة الشرطة (-) للدلالة على فترة ممتدة بين حقتين زمنيتين - مثلًا -، أو القوسين المهلالين لتمييز كلمة أو عبارة وحصرها.

ويكتب تحت العنوان (بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة... في العلوم...) أو ما شابه ذلك. وإن لم يكن لأجل ذلك فلا تكتب هذه العبارة.

ثم يكتب اسم الباحث كاملاً، واسم الأستاذ المشرف كاملاً مسبقاً بدرجته العلمية، إذا أشرف عليه أستاذ.

ثم الفصل الدراسي والسنة أو العام الجامعي، مثل: فصل الربيع للعام الجامعي 2018م. إذا لزم وجود ذلك.

**2- تقسيم البحث:** من مظاهر جودة البحث وحسنه، وضمان قبوله: حسن التقسيم وجودة التنسيق ودقتهما؛ فيجب على الباحث - إذا لزم الأمر - أن يتدرج في تقسيم البحث من الأكبر إلى الأصغر في الأبواب والفصول، إلخ، وإذا لم يكن البحث كبيراً في حجم الصفحات فلا حاجة لكثرة التقسيم، وفي حال التقسيم لا بد أن يكون للمسمى الأول ثانٍ، فمثلاً إذا ذكر باب كذا، أو الباب الأول؛ لزم ذكر باب غيره أو أكثر، وأرى أن يكون البحث مقسماً على الترتيب والشكل الآتي أو قريباً منه في بعض الظروف والأحوال:

**الباب:** إذا كان البحث كبير الحجم فعلى الباحث تقسيمه إلى ما يتناسب مع هذا الحجم، ومن الأفضل أن يقسم إلى باينين أو أكثر إذا لزم الأمر، ولا يكتفى بباب واحد. وقد يتكون الباب من فصلين أو أكثر، أو قسمين، أو جانبين، إلخ، لكن من الأجود تتبع التسلسل اللاحق.

**الفصل:** الفصل أقل في حجم الصفحات من الباب؛ لذا يجب عدم الخلط بين المسميين في الترتيب.

**المبحث:** المبحث أقل حجمًا من سابقه.

**المطلب:** يكون أقل حجمًا مما سبقه، ويأتي بعد المبحث.

**الفرع:** يكون أقل حجمًا مما سبقه، ويأتي بعد المطلب.

وإذا لزم الأمر زيادة تقسيم يوضع (أولًا، ثانيًا، ثالثًا) أو (أ، ب، ج)، أو (1، 2، 3)، أو أي علامات أخرى يتبدأ بها، مثل: النجمة (\*)، أو غير ذلك من العلامات المميزة.

**ملحوظة:** هناك من يقسم البحث أو الرسالة باسم: القسم، أو الجانب، بدلًا من الباب أو الفصل، ثم يتدرج في ذكر باقي التقسيمات الأخرى، وكل ذلك سائغ.

**ج- العناوين:** عند ذكر العناوين يجب مراعاة الآتي:

1- تكتب عناوين الأبواب والفصول والمباحث، إلخ، في صفحة مستقلة، يكتب في وسط الصفحة الباب، ثم يكتب تحته عنوانه بين قوسين هلالين، ثم يكتب في الجهة اليمنى ما يشتمل عليه من فصول، إلخ. وكذلك بقية التقسيمات: الأبواب، والفصول، والمباحث.

2- الترتيب بين العناوين وما يتدرج تحتها: يجب على الباحث ترتيب عناوين بحثه ترتيبًا منطقيًا، فمثلاً يبدأ بتعريف مصطلحات البحث قبل التعريف بأنواع المصطلح، والتعريف اللغوي قبل التعريف الاصطلاحي، ومواقع التقديم قبل التأخير، ومواقع الذكر قبل الحذف، وهكذا.

### ثانيا- الملحوظات الكتابية:

هناك ملحوظات من النواحي الكتابية، يجب على الباحث أن يعيها، منها:

**أ- بدايات العناوين:** عند ذكر العنوان- داخل البحث لا على صفحة العنوان- ينبغي البداية بأسطر ممهدة للدخول والاسترسال في الحديث عن النقطة المعينة، قبل ذكر الأرقام، أو المواضع، أو النقل الحرفي بين علامتي التنصيص، ونحو ذلك، خاصة البداية بنص حرفي؛ فلا يبدأ به تحت عنوان حتى يقدم له ببعض الكلمات.

**ب- الترقيم:** ترقيم صفحات البحث لا يكون عشوائياً بلا أصول علمية منطقية، ولعل الترتيب العلمي المنطقي في النحو الآتي:

\* **صفحة الغلاف:** في الغالب لا يوضع على صفحة الغلاف أي رقم أو رمز يدل على الترقيم والتسلسل؛ وهناك من يرقمها برقم (1) أو برمز (أ)، وهذا- في اعتقادي- غير سائغ. ولا بأس إذا حسب الرقم أو الرمز ولم يوضعا.

\* **ما بعد صفحة الغلاف إلى المقدمة:** ترقيم الصفحات التي تلي صفحة الغلاف إلى المقدمة بالأرقام أو بالحروف، (1، 2) إلخ، أو (أ، ب) إلخ، ويوقف الترقيم بالحروف على المقدمة. والسبب في هذا أن هذه الصفحات- إلا صفحة الغلاف- ليست من صميم البحث، كالأية أو البسملة، أو الإهداء، إلخ. أما الترقيم الرقمي فيستمر إلى نهاية البحث.

\* **من المقدمة إلى نهاية البحث:** يكون ترقيم المقدمة وما بعدها بالأرقام، وإنما عدت المقدمة من صميم البحث؛ لأنها تحتوي على التعريف بالبحث وخطته وكل ما يتعلق بذلك، وهذا جزء مهم من جوانب البحث العلمي.

\* **يستثنى من الترقيم-** وضعا لا عدداً- صفحة الغلاف، وصفحات الأبواب والفصول والمباحث، إلخ. وإذا رقت صفحات الأبواب والفصول، إلخ؛ فلا بأس بذلك.

**ملحوظة:** هناك من يرقم صفحات الجانب الدراسي بأرقام منفصلة عن الجانب التحقيقي- مثلاً-، وهذا مريب جداً للقارئ، فعلى الباحث أن يجعل الترقيم متسلسلاً إلى نهاية البحث.

**ج- الخط:** على الباحث أن يكتب بحثه أو رسالته بخط واضح، وليتجنب الخطوط المعقدة ذات الميول أو التداخل الزائد عن الحد، وأن يكون حجم الخط مناسباً ومريحاً للقارئ، على أن يكون عنوان البحث على ورقة الغلاف بخط كبير، والعناوين الداخلية (الرئيسة) بحجم خط أكبر من حجم خط المتن، والعناوين (الجانبية) بحجم خط أصغر من العناوين الرئيسة وأكبر من حجم خط المتن، وهكذا، كلما تفرع عن عنوان كان حجم خط الفرع أصغر، وعلى كل حال على الباحث أن يستخدم الخط المنصوص عليه في المؤسسة التي ينتمي إليها أو المجلة التي يرغب في النشر فيها.

**د- المسافات:** تترك في بداية الصفحة ونهايتها ومن الجانبين (الأيمن والأيسر)، وفي بداية الأسطر، وبين الأسطر، مسافات تحدها وتشتراطها المؤسسة العلمية، وعلى الباحث أن يلتزم بها.

**هـ- التوثيق في الهوامش:** هناك ملحوظات كثيرة في هذه الفقرة، ولكن سأكتفي بذكر أهمها:

**1- ذكر المصدر:** يوجد طرق متعددة في التوثيق وذكر المصادر في الهامش، وسأذكر بعض هذه الطرق

في الآتي:

\* الطريقة العربية القديمة أو التقليدية: هذه الطريقة هي التي كان يكتب بها العلماء المتأخرون منذ القرن العشرين الميلادي تقريباً، وهي أن يذكر الباحث في الهامش المصدر بإيجاز جداً، يذكر اسم الكتاب والصفحة، أو الجزء والصفحة فقط، ومنهم من يذكر بجانب الكتاب اسم المؤلف مختصراً، مثل: الكشاف للزمخشري 67/1.

\* الطريقة الغربية (الحديثة): وهي أن يذكر الباحث بيانات الكتاب كاملة، وتنقسم هذه الطريقة على شكلين متقاربين من التوثيق، الفارق بينهما في تقديم بعض المعلومات وتأخيرها، وذلك على النحو الآتي:

✓ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تأليف: أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، جمال الدين، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط(6)، دار الفكر، دمشق، 1985م.

✓ ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط(6)، دار الفكر، دمشق، 1985م.

وإذا لم يجد الباحث بعض البيانات على غلاف الكتاب أو بداخله، فعليه أن يذكر ذلك، وقد يكون ما سيذكره عبارات كاملة، أو باختصارات لها، وهذا ذكر لبعض هذه المختصرات وأصل كلماتها:

\* (تح) = تحقيق.

\* (تر) = ترجمة.

\* (د. تح) = بدون تحقيق.

\* (د. ط) = بدون طبعة.

\* (د. ت) = بدون تاريخ.

\* (د. ن) = بدون ناشر.

**ملحوظة:** كلمة التأليف، والشرح، والاختصار، ونحوها، لا حاجة لاختصارها؛ وذلك اتباعاً للسلف في ورودها كاملة عندهم منذ القدم، ولأن في اختصار بعضها ما لا يليق بالعمل العلمي من مصطلحات، كاختصار كلمة (الشرح).

**ملحوظة:** لعل الصواب في التعبير عند عدم وجود بعض معلومات الكتاب: (بلا)، بدلاً من (بدون).

**ملحوظة:** على الباحث أن يضع في بداية بحثه مفاتيح اختصاراته التي سيستخدمها.

**2- عدد المؤلفين:** إذا كان مؤلف المصدر أكثر من شخص؛ فعلى الباحث ذكرهم إذا كانوا ثلاثة فأقل، وإن ذكر أولهم أو أشهرهم فلا بأس، وأما إذا زادوا على الثلاثة فيكتفى بذكر أولهم أو أشهرهم، فقط، وفي فهرس المصادر يذكرهم جميعاً.

**3- اختيار بعض الكلمات:** على الباحث أن يختار الكلمة الدقيقة والمختصرة أثناء التوثيق؛ لأن المسافة ضيقة مقارنة بالمتن، ومن هذه الكلمات ما يأتي:

\* كلمة (ينظر) أو (انظر): يفضل بعض الدارسين أن يختار الباحث التعبير بكلمة (ينظر) إذا كان الأخذ من المصدر غير حربي، ويرى أن في التعبير بها شيئاً من التأدب والاحترام للقارئ لخلوها من توجيه الأمر الذي في كلمة (انظر). وأما النقل النصي فلا يذكر له الباحث أثناء التوثيق إحداها؛ بل يذكر المصدر مباشرة.

أقول: إن التعبير بماتين الكلمتين ليس إلزاماً على الباحث- إلا في الفقرة (4) الآتية؛- فإن ذكر إحداها فله ذلك، وإن ذكر المصدر مباشرة فله ذلك، سواء أكان النقل حرفياً أم بتصرف؛ لأن الباحث في المتن سيضع النص المنقول حرفياً بين علامتي التنصيص، وإن لم يكن حرفياً سيترك هاتين العلامتين، فيفهم ضمناً أن الكلام الموثق له بترك كلمة (ينظر) أو (انظر) هل هو حربي أم بتصرف. وإذا خالف الباحث ونقل نصاً ولم يضعه بين علامتي التنصيص فاللبس قائم؛ وضع إحدى الكلمتين أم لم يضع.

\* عند تخريج الحديث في البحوث الشرعية على الباحث ذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة، ثم الباب والكتاب الذي يندرج تحته<sup>(1)</sup> - إن وجد-، ثم رقم الحديث، أما في بحوث العلوم الأخرى فلا حاجة إلى ذكر الباب والكتاب؛ بل يُكتفى ببقية المعلومات.

\* عند ذكر المعجم اللغوي على الباحث ذكر اسم الكتاب ثم الجزء والصفحة ثم المادة، أما ذكر المادة قبل الجزء والصفحة فليس من الترتيب المنطقي؛ إذ كيف يوصل إلى المطروف قبل الظرف؟! وهناك من يكتفى بذكر المادة دون الجزء والصفحة، وهي منهجية معروفة.

(1) لا أعني هنا عنوان الكتاب المصدر، وإنما هو قسم من أقسام الكتاب الداخلية التي قسمه عليها مؤلفه. وفي تقديم أحدهما على الآخر مواضع. ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت.).

\* حرف (من) عند تخريج الآية القرآنية، هناك من يخرّج جزء الآية بقوله- مثلاً-: سورة البقرة، من الآية 20.

وهذا التعبير (من الآية) غير دقيق- في نظري- إذا لم يذكر حرف (من) مع السورة أيضاً، ولعل التعبير المفضل يكون بحذف حرف (من)؛ لأن المقصود هو الرجوع إلى الآية ليجد فيها القارئ النص المذكور، لا كون الجزء هو الآية بأكملها، وإن كان لا بد من ذلك؛ فهلا فُعل بالسورة مثلما فعل بالآية؛ إذ النص القرآني المذكور مثلما هو جزء من آية فهو جزء من السورة لا السورة بأكملها؟!<sup>(1)</sup>، وإذا ذكر الباحث حرف (من) قبل السورة والآية معاً؛ فلا حرج حينئذٍ، والله أعلم.

\* عبارة (المصدر السابق) وما شابهها: هناك عبارات متشابهة ومقاربة وهي: (المصدر السابق أو المرجع السابق. المصدر السابق نفسه أو المرجع السابق نفسه. السابق. نفسه)، فمن الباحثين من يفضل عبارة على أخرى، وكل سائغ، لكن بشرط أن يكون في موضعه، وهنا لا بد من ذكر بعض الملحوظات:  
\* كل العبارات المذكورة أعلاه لا توضع في بداية هامش جديد في صفحة لا يوجد فيها المصدر المحال عليه بإحدى هذه العبارات؛ لأن المقصود تحول نظر القارئ إلى الأعلى ليجد المصدر أو المرجع السابق، وفي حال عدم وجوده يلزم الباحث ذكر المصدر أو المرجع في أول هامش في الصفحة، ثم يحيل عليه بإحدى العبارات المذكورة.

\* عندما يكون الهامش اللاحق مطابقاً للهامش السابق تماماً في العنوان والجزء والصفحة، أو الصفحة إذا كان غير مجزّء، تكون الإحالة على السابق بإحدى العبارات: (المصدر السابق نفسه أو المرجع السابق نفسه. السابق نفسه. المصدر السابق أو المرجع السابق. السابق)، وإذا لم يكن اللاحق موافقاً للسابق في العنوان والجزء والصفحة، أو الصفحة إذا كان غير مجزّء، فلا يصح إقحام كلمة (نفسه)، وإذا ذكر الباحث كلمة (نفسه) فلا حاجة إلى إعادة الجزء والصفحة؛ لأن ذلك حشو لا ميزة فيه.

(1) أقول: لعل في التعبير بالكل نوعاً من المجاز البلاغي، وهو إطلاق الكل وإرادة الجزء، كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: 19]، أي: جزءاً من أصابعهم. ينظر: علم البيان، تأليف: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1405هـ- 1982م، ص: 160.

\* هناك من يفضل إعادة المصدر أو المرجع باسمه وصفحته في بداية كل هامش، وهذا منهج لا يُعاب، وهو أضمن في عدم وجود صفحات جديدة أول هامش فيها يكون عبارة المصدر السابق، أو نحو ذلك.

#### 4- تعدد المصادر: إذا ذكر الباحث في هامش واحد أكثر من مصدر فعليه أن يراعي ما يأتي:

\* أن يذكر المصدر بتقديم المؤلف الأقدم وفاة. إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان الباحث قد نقل نصًّا حرفيًّا يريد في موضعه منه تحديداً، وأراد أن يزيد الباحث بعض المصادر التي أشارت إلى فحوى المعلومة، فهنا يسبق المصدر الأصل، لأنه سبّك كلمة (ينظر) إذا كان من مستعملها، وسيدكرها بعد هذا المصدر إلزاماً؛ حتى لا يوهم أن النص موجود في المصدرين.

وهناك من يرتب المصادر حسب الحرف الأول من اسم المؤلف أو الكتاب؛ لكن في هذا الصنيع بعداً عن الأحقية في الأسبقية.

وإذا وجد من المؤلفين من هو مجهول الوفاة وضع آخر المصادر، وإذا حدد قرن وفاته ولم تحدد السنة وضع بعد آخر مؤلف له تاريخ سنة وفاة من القرن نفسه.

وكذلك يفعل مع المؤلفين المحدثين، وإذا اتفقوا في سنة الوفاة، أو أنهم ما زالوا أحياء قُدم الأشهر والأكبر سنًا، وإن لم يعرف ذلك رتبهم الباحث كيفما أراد<sup>(1)</sup>، والأفضل أن يرتبهم على حسب الحرف الأول من أسماء المؤلفين أو كتبهم.

\* أن يعطف المصدر على الآخر بحرف العطف (و) ولا يكتفى بالفاصلة، أو أن يضع قاطعة بعد نهاية المصدر الأول ثم يذكر ما بعده.

\* على الباحث أن يقلل من علامات الترقيم غير الضرورية، فمثلاً منهم من يضع العلامة الشارحة بعد كلمة ينظر، وبعد المصدر، وبعد المؤلف، إلخ، هكذا- مثلاً-: (ينظر: المقتضب: المبرد: 20/1)، وفي هذا إسراف في استعمالها، وتشويه لشكل الهامش ومنظره.

(1) وقد ذكر لي أستاذي المشرف على رسالة الدكتوراه (أ. د. عبد الحميد الأقطش): أن مصادر العصر الحديث ومراجعته (1805م) لا حاجة عند ترتيبها إلى تتبع تاريخ وفاة مؤلفيها.

وأستاذي المذكور هو البروفسور عبد الحميد محمد الأقطش، فلسطيني مقيم في الأردن، أستاذ العلوم اللغوية في قسم اللغة العربية بكلية الآداب- جامعة اليرموك، وأستاذ الدراسات العليا بالجامعات الأردنية وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، له بحوث قيمة جداً، بعضها في القديم وأكثرها في الحديث.

5- التنبيه على استخدام بعض علامات الترقيم<sup>(1)</sup>: علامات الترقيم لغة ثانية غير اللغة المعروفة ذات الحروف والكلمات؛ لأنها موضوعة على أسس لغوية، ويفهم منها ما يفهم من اللغة، وعليه فإن استعمالها في الكتابة يتطلب دراية تامة بمواضعها، وإلا كان خلاف ذلك عبثاً، ولعل من الاستعمالات التي ليست في محلها ما يأتي:

\* وضع علامتي التنصيص لتمييز كلمة أو مصطلح، والصحيح أن توضع الكلمة أو المصطلح بين قوسين هلاليين فقط.

\* وضع نص الحديث الشريف بين قوسين مزهرين، وفي هذا لبس بالآيات القرآنية؛ فيظن بعض القراء أن نص الحديث نص قرآني.

\* وضع بعض الكلمات أو العبارات بين القوسين المعقوفين أو المرَكَّنَيْن، وهذان القوسان خاصان بما يزداد على النص المنقول حرفياً. وبعضهم يضع بينهما تخرج الآية القرآنية في المتن في أعلى الصفحة، وكذلك إذا كان النص نقلاً في الهامش، وهذا لا بأس به، وأما فيما سواه فغير سائغ.

\* وضع القاطعة في نهاية نص محتوم بعلامة تعجب أو استفهام، وهذا غير سائغ؛ بل يُكتفى بالعلامة المختتم بها النص فقط، إلا إذا اثقل إلى بداية سطر جديد؛ فمن الممكن وضع القاطعة بعدهما؛ خوفاً من الشك في وجود سقط في الكلام عند عدم وجود القاطعة.

\* وضع الشرطتين الخاصتين بالجملة المعترضة في نهاية الكلام، وهذا مخالف لحقيقة العلامة؛ إذ يوضع بين شرطي هذه العلامة كلام معترض بين كلام سابق وكلام لاحق، وفي نهاية الكلام لا وجود لكلام لاحق.

**ملحوظة:** عند قولنا: (قوله تعالى)، يمكن وضع كلمة (تعالى) بين الشرطتين، على اعتبار أن الضمير قام مقام لفظ الجلالة، ويمكن عدم وضعها بينهما، على اعتبار أن (قول + هـ) كلمة واحدة.

**ملحوظة:** من الأفضل عدم وضع علامتين متجاورتين أو أكثر أثناء الكتابة، إلا إذا دعت الضرورة، وذلك في مواضع خاصة، كوضع الفاصلة بعد الشرطة، ووضع الفاصلة بعد القوس، أو وضع القاطعة بعد القوس، ونحو ذلك.

(1) ينظر: الإصابة في مهارات الإملاء والكتابة، تأليف: عمر علي سليمان الباروني، منشورات جامعة مصراتة، ط(1)، 2015م، ص: 119،

وما بعدها.

**ملحوظة:** من الباحثين من يتحرج من كثرة وضع الفاصلة المنقوطة في موضعها، ويفضل وضع الفاصلة بدلاً منها، وهذا الصنيع غير صحيح؛ لأن الفاصلة المنقوطة تعني أن الكلام متعلق ومترابط بعضه ببعض، وهذا لا عيب فيه ولا حرج، بل على العكس تمامًا فإن الكلام كلما كان مترابطاً ومتعلقاً كان أقوى في السبك والصياغة.

**ملحوظة:** علامة الترقيم دائماً تكون ملصقة بآخر الكلمة التي قبلها، إلا الأقواس كلها؛ فإنها تلتصق بالكلام الذي يوضع بينها من اليمين واليسار.

**6- التناسب بين المضمون والكم:** من جماليات الكتابة وحسن التنسيق: التوفيق بين الأبواب، وبين الفصول، وبين المباحث، في المضمون والكم، ونعني بذلك ما يأتي:

\* من حيث المضمون: على الباحث أن يناسب بين الفصلين أو أكثر من حيث المضمون - كلما أمكنه ذلك - إذا كان التعدد تحت باب، وكذلك المباحث إذا كان تعددها تحت فصل، وهكذا الفروع والمطالب.

\* من حيث الكم: على الباحث أن يناسب بين الأبواب، في عدد الصفحات قدر الإمكان، وكذلك بين الفصول، وكذلك بين المباحث، إلخ. وقد يضطر لضم بعض العناوين إلى بعض الفصول أو المباحث - مثلاً - لأجل التناسب الكمي.

**ملحوظة:** يجب على الباحث أن يختار بحثاً مناسباً من حيث عدد الصفحات للمرحلة التي يكتب فيها، وألا يُقدم على بحث لا يجد له مادة علمية كافية، وفي المقابل لا ينظر إلى عدد الصفحات نظرة الكثرة والقلّة؛ بل المهم أن يستوفي البحث بالدراسة، وقد رأيت في جامعة اليرموك بالأردن بعض الرسائل ذات الصفحات القليلة في نظري، لكنها استوفت المادة العلمية للموضوع، فبلغت رسالة ماجستير (76) صفحة، ورسالة دكتوراه (102) صفحة، فكما يقال: العبرة بالكيف لا بالكم.

## المبحث الثاني

## (في المصادر والمراجع)

قد يستعين الباحث في بحثه ببعض المصادر والمراجع، وهنا لا بد له أن يفرق بين المصدر والمرجع؛ فهناك خلط كبير بينهما لدى كثير من الباحثين، ولعل أهم الفروق بينهما ما يأتي:

\* أن المصدر هو "كتاب أساسي أو معلومات تعتبر بمثابة الأساس بالنسبة للدارس، وهي تمثل المرتكز الذي يبني عليه دراسته"<sup>(1)</sup>.

\* أن المرجع هو "كتاب يتصل بمادة الدراسة اتصالاً كلياً أو جزئياً من خلال معالجة كلية أو جزئية لقضية من قضايا البحث الذي يعالجه الدارس"<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الفرق من التداخل ما لا يخفى على الدارس، ومن هنا فهل من المعقول أن يُعدّ كتاب سيبويه - مثلاً - مرجعاً لا مصدرًا إذا لم يكن أساساً في أي دراسة، واحتاج الباحث إلى النقل منه؟!

\* لعل أفضل ما يمكن اعتماده في هذه المسألة هو جعل المصدر من الكتب القديمة ما كان مؤلفاً قبل العصر الحديث، أي: قبل سنة (1805م)، والمرجع ما كان بعدها، هروباً من جعل بعض الكتب مراجع ثانوية لا أساسية، وهي في الواقع من الكتب الأصول.

\* أما دواوين الشعراء الحديثة، والروايات والقصص الحديثة، وما شابهها، والمجلات، والدوريات، والمقابلات الشخصية؛ فهي مصادر لا مراجع، خاصة إذا كان البحث منصباً على المادة التي تحتويها<sup>(3)</sup>.

وهناك بعض الملحوظات يجدر التنبيه إليها، منها:

## 1- اختيار المصادر والمراجع: على الباحث أن يستعين في كتابته بما يأتي:

\* المصادر والمراجع القديمة، الأقدم فالأقدم كلما أمكنه ذلك، فلا يأخذ عن الكتب المتأخرة والحديثة ويترك الكتب القديمة التي يستطيع الوصول إليها، إلا في إذا كانت الكتب الحديثة أولى في إفادة البحث.

(1) مع المكتبة العربية، تأليف: عبد الرحمن عطبة، الناشر: زكوغراف رضوان، مطبعة أوفست بمان، حلب، ط(1)، 1398هـ - 1978م، ص:9.

(2) مع المكتبة العربية، ص:9.

(3) ينظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، تأليف: أحمد شليبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط(21)، 1992م، ص:64-65.

\* الكتب المحققة، فلا يأخذ من الكتب غير المحققة ويترك المحققة منها نفسها.  
\* الكتب الأشهر تحقياً، فعلى الباحث أن يأخذ من التحقيقات ما صنعه الأساتذة المشهود لهم بالخبرة في هذا الفن.

\* الكتب الأحدث طباعة<sup>(1)</sup>: على الباحث أن يرجع إلى الكتب ذات الطبعات الحديثة؛ إلا إذا كانت القديمة أدق وأجود من الحديثة.

**ملحوظة:** لا تنقل معلومة عن مصدر نقل عن المصدر الأصل ويهمش لها (نقلًا عن) إلا إذا كان المصدر الأصلي نادرًا أو مفقودًا أو مخطوطًا ولم يستطع الباحث الوصول إليه.

**ملحوظة:** على الباحث أن يتجنب الاستعانة بطبعتين أو تحقيقتين مختلفتين؛ إلا لأسباب تستوجب ذلك. وإذا فعل كان لزامًا عليه ذكر الطبعة أو المحقق في كل هامش؛ حتى يأمن اللبس على القارئ.

**ملحوظة:** على الباحث ألا يرجع إلى الكتب الحديثة أثناء التحقيق، إلا في حالات ضيقة ويسيرة.

**2- ذكر المصادر في الهامش:** يجب على الباحث عدم ذكر مصدر لم يقف عليه، أو لم يستفد منه، بل يكتفي بذكر ما أفاد منه ورجع إليه بالفعل.

**3- تجريد الأعلام من الصفات:** من الأفضل عند ذكر المعلومة من المصدر في المتن أن مجرد المؤلف من الصفات والدرجات العلمية، أما في الهامش وفهرس المصادر فلا بأس بذكرها.

**4- تخريج الآيات والأحاديث والأبيات:** أما الآيات فيخرجها من المصحف، وأما الأحاديث فيخرجها من كتبها المعتمدة، وإذا كان بحثه موضوعًا وليس تحقيقًا فقد يكتفي بذكر المصدر الذي ورد فيه الحديث.

إذا خرج الباحث بيتًا شعريًا فعليه الرجوع إلى ديوان الشاعر أولاً، فإن وجد فيه ضالته فيمكن أن يكتفي به، وإمكانه ذكر مصدرين أو ثلاثة من المصادر القديمة لتعزيز الديوان، وكلما كان المصدر المعزز قديمًا كان ذلك أفضل، وإن لم يجده فيه خرج البيت من كتب الشعر والأدب، ثم من كتب التخصص الذي يكتب فيه، والمعاجم، ثم من أي مصدر، وهكذا.

وعلى كل حال فليس من اللازم على الباحث تخريج الأبيات تخريجًا كاملاً إذا كان بحثه موضوعًا وليس تحقيقًا، فقد يكتفي بذكر المصدر الذي ورد فيه البيت.

(1) مع المكتبة العربية، ص: 11.

**5- ترتيب المصادر والمراجع في الفهرس:** عندما يرتب الباحث المصادر والمراجع في الفهرس الخاص

بما عليه اتباع نهج موحد في ذلك، وهناك طرق مختلفة في ذلك، منها:

\* إذا استعان الباحث بالقرآن فعلبه ذكره في أعلى قائمة المصادر بلا ترقيم، ويكتفي بوضع نجمة أو ما شابه ذلك، ويذكر الرواية التي عليها المصحف.

\* يرتب الباحث بقية المصادر والمراجع على حسب الحرف الأول من اسم المؤلف أو اسم الكتاب، وله الخيار في أن يحذف كلمة (ابن) و(أبو) و(أل) من الترتيب، أو أن يرتب بوجودها<sup>(1)</sup>. وهناك من يرتب حسب تاريخ الوفاة وهذه طريقة سائغة في الأسبقية والأقدمية.

\* إذا اشترك في تأليف الكتاب أو تحقيقه أو ترجمته، إلخ، أكثر من شخص، فعلى الباحث هنا ذكرهم جميعاً، ولا يكتفي بذكر الأول أو الأشهر ويعبر ب(آخرين)، ونحو ذلك.

\* هناك من يفصل تفصيلاً مملاً في ذكر المصادر؛ فيذكر كتب التفسير أولاً، ثم كتب الفقه، ويفصل فيها بذكر كل مذهب بمفرده، ثم كتب المعاجم، إلخ، وهذا عمل زائد لا داعي له.

\* على الباحث أن يراعي - في اعتقادي - عند ذكر المصادر والمراجع الترتيب الآتي:

\* ذكر القرآن، كما سبق.

\* ثم ذكر بقية المصادر والمراجع مختلطة حسب ترتيب الحروف الهجائية، أو الوفاة، (الكتب، والبحوث والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات، والرسائل العلمية).

\* هناك من يفصل؛ فيذكر الكتب أولاً، ثم الدوريات العلمية، ثم الرسائل العلمية، ثم المقابلات الشخصية، ثم المواقع والمكتبات الإلكترونية، وهو عمل سائغ.

**6- الفهارس:** لا يذكر الباحث في فهارسه - في غير التحقيق -، إلا فهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات، وأما بقية الفهارس فتذكر في تحقيق المخطوطات.

**ملحوظة:** يجب على الباحث أن يذكر بيانات الكتاب كما وردت على صفحة غلافه أو في صفحة البيانات التي تلي صفحة الغلاف، وقد يجد بعضها في آخر صفحة في الكتاب. ويمنع عليه حذف أي كلمة في عنوان الكتاب أو اختصاره أو تغييره بالكامل، إلا في الهوامش فمن الممكن الاكتفاء بجزء من العنوان وجزء من اسم المؤلف، مثل: المغني لابن هشام.

(1) مع المكتبة العربية، ص: 20، 24.

كذلك يجوز ذكر الكتب التي اشتهرت بين الباحثين والدارسين بعناوين مختلفة أو مختصرة، مثل: التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى، فقد اشتهر باسم شرح التصريح، ونحو ذلك، أما حذف كلمة (كتاب) من العنوان وهي ثابتة فيه فلا يجوز، بل يختل ما بعد كلمة كتاب في العنوان أو يضطر الباحث إلى التحريف فيه، فمثلاً (كتاب الصناعتين الشعر والنثر) إذا حذف الباحث كلمة كتاب سيقع في أحد محظورين: إما أن يحذفها فيكون جرُّ أو نصبُ كلمة (الصناعتين) ليس في محله<sup>(1)</sup>، وإما أن يغير كلمة (الصناعتين) بالرفع (الصناعتان) وهذا تحريف في العنوان.

**ملحوظة:** كثرة المصادر وقتها قد تكون ميزة إيجابية وقد تكون سلبية:

فالإيجابية في الكثرة أن الطالب اهتم بموضوعه، وبحث كثيراً حوله، ووقف على مصادر متنوعة، وهذا ما دعاه إلى الإكثار من المصادر.

والسلبية أن الطالب لم يأت في بحثه من بنات أفكاره وتعبيره وإنشائه، بل اعتمد على ما في المصادر ونقله في بحثه.

والإيجابية في القلة أن الباحث لم يعتمد على المصادر كثيراً في كتابة بحثه؛ بل اعتمد على نفسه مستعيناً ببعض المصادر، وهذا بلا شك ما يجعل شخصيته ظاهرة وواضحة في بحثه، مناقشة وأخذاً ورداً.

والسلبية فيها أنه قد يترك بعض المصادر المهمة، مما يعني أن كثيراً من المعلومات والآراء والمناقشات قد فاتته ولم يلم بها.

وتأسيساً على ما سبق؛ فمن الواجب على الباحث ألا يضع في حسابه كثرة المصادر وقتها من أول البحث؛ وإنما يجعل هم استيفاء المادة العلمية حسب خطته، فيرجع إلى أهم المصادر والمراجع أولاً، ثم تتوالى بقية المصادر والمراجع تبعاً قدر حاجته إليها بلا تكلف أو إسراف.

(1) قد يكون الجر على الحكاية.

## المبحث الثالث

## (في تحقيق النصوص)

إن تحقيق التراث العربي المخطوط فن من الفنون، لا يتأتى - كما يقول عبد الوهاب محمد عبد العالي<sup>(1)</sup> - إلا بالدربة والمران، وكثرة التحقيق، فلا تفيد فيه المحاضرات والدورات بشكل جيد أكثر من المران والدربة؛ لذا ما برع فيه من برع - أمثال عبد السلام هارون - إلا بطول جدِّ وبحثٍ وتنقيب. وفي هذا المبحث سردٌ لبعض المسائل المهمة التي يحتاج إليها من يتولى هذه المهمة.

**أولاً - توضيح بعض المصطلحات:** هناك مصطلحات معروفة بين الدارسين والباحثين، مثل: الشرح، والتلخيص، والتهديب، وغيرها، وهناك مصطلحات أخرى ظهرت مؤخرًا، قد تلتبس على بعض الدارسين، منها:

\* **المخطوط:** "هو كتاب لم يتم طبعه بعد، أي أنه ما زال بخط المؤلف أو بخط ناسخ غيره، أو أخذت عنه صورة فوتوغرافية، أو أن يكون مصورًا بالمايكروفيلم عن مخطوط أصلي"<sup>(2)</sup>، وقد يكون المخطوط مطبوعًا لكنه غير منشور، سواء كان كتابًا، أو ديوان شعر، أو رسالة علمية، أو غير ذلك.

\* **اللوحه:** هي القطعة الواحدة من المخطوط، سواء كانت من صفحة واحدة أو من صفحتين، أو أكثر، بحسب ما وضع عليه أصل المخطوط، ودفنًا للبس بين اللوحه ذات الصفحة الواحدة، واللوحه ذات الصفحتين؛ ينبغي على الباحث أن يذكر أن اللوحه من ذوات الصفحة الواحدة أو خلاف ذلك، وقد تسمى اللوحه (ورقة) أو (لقطة)، أو (صورة)، أو نحو ذلك.

\* **الحاشية<sup>(3)</sup>:** هي تعليقات من مؤلف حول كتاب ما، وقد يكون المحشي هو نفسه المؤلف للكتاب، وهذه - في اعتقادي - تكتب بيد المؤلف لا إملاءً.

(1) أفدت منه هذه الدرّة في إحدى الجلسات الشخصية.

أما هو فإنه الأخ والصدیق: الأستاذ الدكتور (البروفسور) عبد الوهاب محمد عبد العالي، أستاذ العلوم اللغوية في كلية التربية وكلية الآداب وكلية اللغات بمصرّة بالمرحلتين الجامعية والعليا، ومشرف ومناقش لكثير من الرسائل العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، له باع طويل في التأليف والتحقيق، محب للعلم حاثًّا عليه، لا يدخر جهدًا في خدمة طلاب العلم.

(2) تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، تأليف: فهمي سعد، وطلال مجذوب، عالم الكتب، ط(1)، 1313هـ - 1993م، ص: 13.

(3) الحواشي ازدهرت في المشرق العربي في عصر العثمانيين الأتراك (923هـ - 1220هـ). ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف:

محمد الطنطاوي، دار المنار، 1412هـ - 1991م، ص: 178، وتاريخ الأدب العربي، تأليف: عمر فؤاد، دار العلم للملايين، بيروت، ط(3)،

1981م، 3/82.

وهذه الحاشية تكون كالإطار حول المتن، أو تعليقاً مستقلاً على جزئيات من المتن، بلا ذكر تام للمتن.  
\* **التقرير:** هو تعليق قارئ على كتاب، وأعتقد أنها تكون أثناء إلقاء الدرس العلمي، فيقرر المؤلف بعض التعليقات والفوائد على الكتاب والتلاميذ يكتبون ما يعلقه.

\* **التقييد:** هو تعليق قارئ على كتاب أو على شرح كتاب أو على حاشية، أثناء قراءته فيه.

\* **التجريد:** هو أن يقوم أحد العلماء أو التلاميذ بإخراج تعليقات أحد العلماء الذين حشّوا أو قيدوا بعض المعلومات على بعض الكتب.

**ثانياً- توضيح بعض المختصرات:** هناك مختصرات كثيرة في علم المخطوط وتحقيقه، من هذه المختصرات التي يكثر ذكرها:

\* (ح) = حينئذ.

\* (ظ) أو (الظهِر) = الظاهر.

\* (خ ق) = تأخير وتقديم.

\* (م م) = مقدم ومؤخر.

\* في حال وجود نص في حاشية الكتاب، وفي آخره كلمة (صح)، أو (رجع)، أو (أصل)؛ فهذا يعني أن هذا الكلام سقط من المتن، وعلى القارئ أو الناسخ أن ينتبه إليه وأن يضعه في محله<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً- ترتيب النسخ المخطوطة وعددها:** ترتب النسخ الخطية وفق نظام معين، كما في الآتي:  
\* نسخة المؤلف.

\* النسخة السليمة المنقولة من نسخة المؤلف.

\* النسخة الكاملة والأقدم في تاريخ النسخ.

\* النسخة الأقل تحريفًا وسقطاً ورطوبة، إلخ.

**ملحوظة:** النسخة الأم هي "أعلى النصوص...، وجميع مادة الكتاب [فيها] على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكون في النسخة مع ذلك

(1) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها، تأليف: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(7)، 1418هـ- 1998م، ص:56، والمنهاج في تأليف، ص:163.

ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها<sup>(1)</sup>، أما غير ذلك فلا يسمى النسخة (الأم)، وإنما يسمى النسخة (الأولى)، أو النسخة (أ)، أو "باسم الحرف الأول من المكتبة الحافظة"<sup>(2)</sup>، أو يرمز لها بحرف من اسم البلد الذي توجد فيه النسخة، أو نحو ذلك.

**ملحوظة:** لا تسمى غير نسخة المؤلف بالنسخة (الأصل)؛ لأن ما سوى نسخة المؤلف إما أن تكون منقولة من نسخته أو منقولة من نسخة منقولة من نسخته، إلخ، وكلها ليست أصولاً، وفي تسميتها بالأصول بعض الخلط- وإن كانت هي في الواقع "أصولاً ثانوية"<sup>(3)</sup>- إلا إذا عُدت الأصل الذي يقدمه المحقق على غيرها من النسخ، ومع ذلك فإن في التعبير بالأصل إشارة إلى وجود فرع، وكيف بنا إذا وجدت النسخة الأصل؟! فمن الأفضل أن تسمى بأي اسم آخر غير (الأصل)؛ حتى لا تلتبس بنسخة المؤلف أو النسخة الأم، والله أعلم.

**ملحوظة:** بعض الكتب يوجد له نسخ كثيرة، وبعضها لا يوجد له إلا نسخة واحدة، أما النسخ الكثيرة فالحد الأدنى الذي يلزم الباحث توفيره منها اثنتان كاملتان سليمتان، وما زاد على اثنتين فميزة تحسب للباحث، وما لم يوجد منه إلا نسختان فإنه يكتفى بهما بشرط كمالهما وسلامتهما، أو كمال واحدة وسلامتهما والأخرى على أية حالة كانت، والنسخة الوحيدة يكتفى بها- أيضاً- بشرطين اثنين، هما:

أ- أن يكون الكتاب ذا أهمية في تخصصه العلمي.

ب- أن تكون النسخة كاملة وسالمة من التحريف والرطوبة وخطها سهل القراءة.

\* إذا كانت النسخة الوحيدة ليست كاملة فيشترط في الجزء الموجود منها: الأهمية، والسلامة من التحريف، وسهولة القراءة، ومناسبة عدد اللوحات للمرحلة الدراسية.

**رابعاً- عدد اللوحات والأسطر والكلمات:** تختلف المخطوطات في عدد اللوحات والأسطر والكلمات، وذلك حسب اختلاف النساخ، وحجم الخط، والتوسيع والتضييق بين الأسطر، وعدد

(1) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 29، وينظر: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، تأليف: محمد أتونجي، عالم الكتب، (د.ت)، ص: 163، وقواعد تحقيق المخطوطات، تأليف: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ط (7)، 1987م، ص: 13، ومنهج تحقيق المخطوطات، ومعه كتاب (شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، لابن وحشية النبطي)، تأليف: إباد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1423هـ- 2003م، ص: 26.

(2) المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، ص: 165.

(3) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 30.

الكلمات في السطر الواحد، ومقاس الورق. وعلى الباحث ألا ينظر إلى عدد اللوحات، وإنما يجعل في الحسبان عدد الأسطر، وعدد الكلمات في السطر.

**ملحوظة:** تشترط بعض المؤسسات العلمية عددًا محددًا من اللوحات، وهنا ينبغي على المؤسسة ألا تنظر إلى عدد اللوحات فقط، بل تنظر إلى أهمية الكتاب ومؤلفه، فقد تكفي في إعداد بحث رسالة الماجستير من الثلاثين إلى الأربعين (30-40) لوحة- مثلًا، أو أكثر أو أقل بشيء يسر، وفي أطروحة الدكتوراه (70-100) لوحة، بشرط استيفاء الدراسة والتحقيق فيهما استيفاءً علميًا متكاملًا.

**ملحوظة:** إذا كان من ضمن عنوان البحث عبارة (دراسة وتحقيق) فينبغي على الباحث أن يدرس الكتاب المحقق دراسة جيدة، حتى ينطبق العنوان على المحتوى، أما الاكتفاء بالتحقيق واختصار الدراسة في التعريف بالمؤلف وحياته؛ فهذه ليست دراسة ولا تحقيقًا، وإنما الذي صنعه الباحث حينئذ من ضروريات التعريف بصاحب الكتاب ونحوه، وهو ما سيفعله- بلا شك- إذا لم يذكر كلمة (دراسة).

**ملحوظة:** هناك من يعبر بعبارة (دراسة وتحقيق)، وهناك من يعبر بعبارة (تحقيق ودراسة)، فمن الناحية العملية سيبدأ الباحث بالتحقيق قبل الدراسة، ومن الناحية التسلسلية في وضع المادة العلمية وترتيبها سيضع الباحث الدراسة قبل التحقيق، وهنا للباحث اختيار إحدى العبارتين، وإن كنت أفضل الأولى؛ للترتيب المنطقي الذي سيكون عليه الشكل النهائي للعمل العلمي.

**خامسًا- وصف حالة المخطوط:** قد يجد الباحث بعض الملاحظات التي تبدو له من خلال النظر في المخطوط، ولعل من هذه الملاحظات ما يأتي:

\* الرطوبة والتآكل: إذا لم يجد الباحث سوى نسخة واحدة، وهذه النسخة بها بعض الرطوبة التي أدت إلى طمس المكتوب أو تشوّهه إلى درجة يصعب معها قراءة المكتوب فلا يمكن أن تُعتمد هذه النسخة موضوعًا لبحثه.

\* النقص: أحيانًا يجد الباحث نسخة ناقصة في عدد اللوحات، فهذه لا ينفع الاعتماد عليها وحدها، إلا إذا كان الموجود جزءًا مهمًا، وعدد لوحاته مناسب للمرحلة الدراسية؛ فعند ذلك يمكن اعتماده.

\* عدم وضوح الخط: قد يجد الباحث نسخة سليمة، سواء كانت نسخة المؤلف أو نسخة عنها، وقد يجد عليها تاريخ نسخها، لكن في خطها صعوبة بالغة في قراءته، ففي هذه الحالة لا ينفع الاعتماد عليها وحدها.

كل ما ذكر من هذه الملاحظات الثلاث، إذا وجد في بعض النسخ فإنه لا ينفع الاعتماد على مثل هذه النسخ مفردة، بل لا بد من وجود غيرها، ويمكن جعل مثل هذه النسخ نسخة ثانية أو أخيرة إذا كثرت النسخ.

**سادساً- الطبقات القديمة:** يوجد كثير من الطبقات القديمة لكاتب ورسائل لا يوجد لها نسخة خطية، فهذه النسخة المطبوعة تقوم مقام النسخة الخطية عند فقدان الأصل، فيعتمد عليها عند تحقيقها، وإذا وجد الأصل المخطوط فيمكن عد المطبوعة نسخة ثانية أو ثالثة، إلخ<sup>(1)</sup>.

**سابعاً- المقابلة بين النسخ والتعليق على المتن:** من عمل الباحث أو المحقق أثناء التحقيق تقسيم البحث أثناء التحقيق إلى خمس مراحل متوالية، هي: مرحلة النسخ، ومرحلة المقابلة، ومرحلة التعليق، ومرحلة الدراسة، ومرحلة الفهرسة، وفيما يأتي توضيح ما يقوم به الباحث في كل مرحلة:

**1- مرحلة النسخ:** في هذه المرحلة سيكتب الباحث النسخة المقدمة- أو الوحيدة- كاملة، من غير الرجوع إلى النسخ الأخرى إلا عند عدم وضوح كلمة، فمن الممكن هنا النظر إلى بعض النسخ الأخرى لقراءة هذه الكلمة.

**2- مرحلة المقابلة:** عند انتهاء الباحث من نسخ النسخة المقدمة كاملة، يبدأ في مقابلة النسخ الأخرى عليها، ويثبت ما بينها من فروق في الهامش.

**3- مرحلة التعليق:** عندما ينتهي المحقق من مرحلة المقابلة، يبدأ في التعليق على النص، وهنا يختلف المحققون في تعليقهم على النحو الآتي:

\* منهم من يكفي بالمقابلة بين النسخ، ولا يعلق على النص إلا في مواضع يسيرة، كتنخريج شاهد، أو تعريف بعلم، أو توضيح لفظ غريب، ومهم من يكفي بالمقابلة، وهذا ما يقوم به أكثر المستشرقين<sup>(2)</sup>، وبعض المحققين من العرب.

\* منهم من يعلق على النص بتنخريج الشواهد، والترجمة للأعلام، وتوضيح الغريب، والتعليق على المسائل وتوثيقها من مصادرها بلا تفریط ولا إفراط.

\* منهم من يفعل كسابقه؛ لكنه يفرط في التعليق حتى يصل إلى ما يمكن أن نسميه: حاشية، أو شرحاً.

(1) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص: 31.

(2) ينظر: مناهج تحقيق المخطوطات، دراسة وتوثيق: عباس هاني الجراخ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط(1)، 1431هـ- 2010م،

ص: 13- 14.

وعلى كلٍّ؛ فأفضل الأنواع الثلاثة أوسطها، وهي ما أميل إليه؛ بل وحققت عليه بعض الرسائل والكتب.

**ملحوظة:** الشواهد بجميع أنواعها يخرج الجزء منها ككلها، ولو كلمة، والأعلام تترجم كلها ما عدا: لفظ الجلالة (الله)، والملائكة، والأنبياء، ولفظ (الشيطان)، وما خفي من أعلام الأمم الغابرة ولم توجد له ترجمة، كفرعون، وقارون، وهامان، وغيرهم، وهناك من يترك الترجمة للمشهورين، كالحلفاء الراشدين، والإمام مالك، وسيبويه، ونحوهم.

**ملحوظة:** عند التعليق يُرجع في كل تعليق مسألة إلى مصادرها الأصلية الخاصة بها، فمثلاً الآيات القرآنية تُخرج من المصحف وحسب رواية المؤلف، ولا يجوز تغيير الرواية التي ذكرها المؤلف؛ خاصة إذا بنى عليها المؤلف حكماً. والأحاديث تُخرج من كتبها. والأبيات الشعرية تُخرج من الدواوين أولاً، ثم من كتب الشعر والأدب المعتمدة، ثانياً، ثم من مصادر مجال التخصص - ككتب النحو - ثالثاً، ثم من المصادر الأخرى المختلفة رابعاً. والمسألة النحوية أو الفقهية إذا كانت من كتاب معين يُرجع له بعينه، إلا إذا عسر الوصول إليه؛ فيمكن التوثيق من كتب أخرى. والتعريف بالمصطلحات يرجع فيه إلى كتب المصطلحات والتعريفات. وترجمة الأعلام يرجع فيها إلى كتب التراجم، والطبقات الخاصة منها أولاً. وتفسير الألفاظ الغريبة يرجع فيه إلى المعاجم اللغوية. والتعريف بالبلدان يرجع فيه إلى كتب البلدان، وهكذا.

**ملحوظة:** تكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني ما أمكن ذلك، ولا بأس إذا كتبت بالرسم الإملائي المتعارف عليه، والأفضل أن يضبط الباحث الآيات والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والصيغ الصرفية، بالشكل، وإذا كان هناك ما يجب ضبطه بالشكل لاحتمال اللبس فعلى الباحث ضبطه. ويمكن كتابة الشواهد (الآيات، والأحاديث، والأشعار، والأمثال، إلخ) بخط غليظ لتمييز من غيرها من الكلام.

**ملحوظة:** إذا ورد في النص المحقق آية غير كاملة "فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف"<sup>(1)</sup> في المتن، ولا يلزم بإتمامها في الهامش؛ إذ لو كان لإتمامها غرض لأتمها المؤلف؛ فلا داعي لتثقيب الهامش، ثم إن القارئ لا يعجز عن مراجعة مصحف للنظر في تمام الآية.

(1) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 52.

هذا على خلاف الحديث وبيت الشعر والمثل، ونحو ذلك، فعلى الباحث إتمامها في الهامش، والإحالة على مصادرها؛ لأن مصادرها قد لا يستطيع القارئ الوقوف عليها.

**ملحوظة:** قد يعرض للباحث أثناء التحقيق تعليق يحتوي على جزئيتين، فهنا للباحث طريقتان في كتابة التعليق؛ الأولى أن يعلق على النص، ثم يبدأ من أول السطر ويذكر التعليق الآخر. والثانية أن يجعل الهامش مكوناً من جزأين (أ) و(ب) مثلاً، أو نجمتين، أو نحو ذلك، ولكن في وضع الأرقام إلى جانب أرقام الهوامش سوء منظر، وعليه فالأفضل عندي أن يتبع الطريقة الأولى؛ فمثلاً إذا كان النص بعبارة: (وهو رأي سيبويه)، فالباحث هنا- إن كان ممن يترجم للمشاهير- سيعلق على جزئيتين: التعليق على رأي سيبويه، والتعليق للتعريف بسيبويه، فوضع رقم الهامش سيكون على كلمة (سيبويه)، والتعليق في الهامش سيكون بذكر الجزء والصفحة من كتاب سيبويه أو مصدر غيره لتوثيق رأيه، ثم التعريف بسيبويه، وهنا سيكون وضع الهامش هكذا:

(1) ينظر: الكتاب 23/1.

وسيبويه هو: ..... (هذه الطريقة الأولى).

(1) (أ) ينظر: الكتاب 23/1.

(ب) سيبويه هو: ..... (هذه الطريقة الثانية).

**ملحوظة:** بعض الباحثين يذكر خلاصة مسألة ما، ثم يذكر في ثناياها بعض الأعلام، ثم يحيل إلى كتبهم في الهامش مجتمعة، وهذا فيه لبس عظيم، فمثلاً يذكر في مسألة أنه مذهب سيبويه والفراء والزخشي، إلخ، ثم يقول في الهامش: (ينظر: الكتاب، إلخ، ومعاني القرآن، إلخ، والكشاف، إلخ)، فكأن كلام كل واحد من هؤلاء العلماء موجود في الكتب الثلاثة، وهذا غير مراد، ولكن هناك من يلتبس عليه الأمر، فلا بد من ذكر العلم، ثم بعده كتابه مباشرة، وهكذا بقية الأعلام وكتبهم.

**4- مرحلة الدراسة:** في هذه المرحلة سيعرف الباحث بالمؤلف والكتاب ومحتواه تعريفاً وافياً، وسيصف المخطوط وصفاً دقيقاً<sup>(1)</sup>؛ ولذا أفضل أن تكون هذه المرحلة بعد الانتهاء من التعليق على المتن؛ حتى يكون الباحث ملماً بما في المتن إلاماً جيداً، وهناك من يقدمها على مرحلة التعليق.

(1) يمكن الرجوع إلى أي كتاب محقق لمعرفة جوانب التعريف والوصف.

**ملحوظة:** عند الترجمة لمؤلف الكتاب هناك من يفصلها من حيث النقل؛ فيهمش لكل معلومة بما مش ويذكر مصادرها، وهناك من يجمل الترجمة ويضع رقم هامش في أولها أو آخرها ويجيل إلى مصادر الترجمة التي استعان بها كاملة.

**5- مرحلة الفهرسة:** هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة من مراحل عمل التحقيق، وتختلف الفهرسة بين الرسائل العلمية من كون الرسالة موضوعًا إلى كونها مخطوطًا، فعند فهرسة رسالة موضوعها كتاب مخطوط يمكن للباحث فهرسة ما يستحق الفهرسة من المتن، ولعل أبرز ما يمكن فهرسته ما يأتي:

أ- الآيات القرآنية، مرتبة حسب تسلسل السور في المصحف (السورة، والآية ورقمها، ورقم صفحة الرسالة).

ب- الأحاديث النبوية، مرتبة حسب الحروف الهجائية، أو الصحة، (بداية الحديث، والرواي أو المخرج، ورقم صفحة الرسالة)، وقد يُترك الراوي.

ج- الأبيات الشعرية، (البيت كاملاً، أو الاكتفاء بالقافية، ورقم الشاهد، والشاعر، والبحر، ورقم صفحة الرسالة)، وقد يُترك رقم الشاهد والقائل والبحر.

د- الأمثال العربية، (المثل، ورقم صفحة الرسالة).

هـ- الأعلام، (اسم الشهرة للعلم، ورقم صفحة الرسالة).

و- القبائل والفرق والمذاهب، (اسم القبيلة، أو الفرقة، أو المذهب، ورقم صفحة الرسالة).

ز- البلدان والمواضع، (اسم البلد أو الموضوع، ورقم صفحة الرسالة).

**ملحوظة:** على الباحث ذكر أرقام كل الصفحات التي ورد فيها المراد فهرسته، وإذا كثر ذكر المراد فهرسته كثرة يصعب على الباحث حصرها؛ فمن الممكن الاكتفاء بذكر أول موضع، وعليه أن ينبه- في المقدمة، أو في الفهرسة- بأنه سيتترك بقية المواضع.

ح- فهرس المصادر والمراجع (سبق ذكره).

ط- فهرس الموضوعات: عند فهرسة الموضوعات على الباحث مراعاة الآتي:

\* فهرسة العناوين الرئيسية والفرعية (الأبواب والفصول والمباحث والمطالب وما ينطوي تحتها من عناوين).

\* تجنب فهرسة العناوين الجزئية، فإن ذلك يثقل الفهرس.

\* لا بد من المطابقة الحرفية بين عناوين الموضوعات داخل متن الرسالة أو البحث وفهرس الموضوعات.

ثامناً- توضيح لاستخدام بعض علامات الترقيم أثناء التحقيق<sup>(1)</sup>: لا شك في أن المحقق والباحث

سيضعان أثناء البحث والتحقيق بعض العلامات التقييمية، منها:

\* القوسان المزهران، وهيتهما هكذا: ﴿ ﴾، ويوضع بينهما النص القرآني فقط. أما الحديث الشريف فيوضع بين قوسين هلاليين، أو بين علامتي التنصيص.

\* القوسان المعقوفان، أو المكنان، وهيتهما هكذا: [ ]، ويوضع بينهما ما زاده المحقق من النسخ الأخرى على النسخة الأم أو المعتمدة الأولى، أو مما يقتضيه المقام. ولا يوضع بينهما سوى الزيادة. ويذكر الباحث في الهامش عبارة: زيادة من (ب). أو من (ب) و(ج)، إلخ، أو من المحقق.

\* القوسان المنحنيان، وهيتهما هكذا: { }، ويوضع بينهما ما سقط من النسخ الأخرى غير النسخة الأم أو الأولى. ويذكر الباحث في الهامش عبارة: سقط من (ب). أو من (ب) و(ج)، إلخ.

\* القوسان الهلاليان، وهيتهما هكذا: ( )، ويوضع بينهما ما يحتاج إلى تمييز، كالمصطلحات والتواريخ، إلخ. وعلى الباحث ألا يُفْرِطَ في استعمالهما؛ فإن ذلك يشوه المتن بكثرتهما.

\* علامتا التنصيص، أو الظفرين الصغيرين، وهيتهما هكذا: " "، ويوضع بينهما النص المنقول حرفياً فقط، وإذا وضع الباحث بينهما غير ذلك ففي اعتقادي قد يؤدي إلى اللبس على القارئ.

**تاسعاً- إعادة التحقيق:** هناك كتب ورسائل حُققَت؛ لكن تحقيقها ليس تحقيقاً دقيقاً، وعليه قد يعاد التحقيق لتوفر بعض الأسباب التي تستدعي الإعادة، من هذه الأسباب:

1- عدم دقة التحقيق والخطأ في نسبة الكتاب أو الرسالة إلى المؤلف الصحيح، وإذا كان التحقيق جيداً فيمكن التنبيه على الخطأ في النسبة في مقال أو بحث صغير.

2- عدم دقة التحقيق، كوجود أخطاء في قراءة النص، أو عدم تتبع المواضع التي يلزم التعليق عليها.

3- إذا حُقق الكتاب على نسخة واحدة، أو نسختين أو أكثر؛ لكن ظهرت نسخة جديدة أو أكثر، وفي الجديدة حل لبعض الإشكال الوارد في نسخ التحقيق الأول، كالكمال والوضوح والقدم، وخاصة إذا وُجدت في الجدد نسخة المؤلف، فلا إشكال عندئذٍ في إعادة التحقيق.

**ملحوظة:** الكتب المحققة في برامج الرسائل العلمية (الماجستير، والدكتوراه)، لا يعني ذلك عدم إمكان تحقيقها من جديد، بل يمكن إعادة التحقيق من جديد بشرط عدم نشرها، وقد كان شيخنا وأستاذنا يوسف حسين بادى- رحمه الله تعالى- يجيز إعادة تحقيق ما حقق خارج ليبيا.

(1) ينظر: الإصابة في مهارات الإملاء والكتابة، ص: 122- 124.

**ملحوظة:** إذا كان الكتاب قد حقق من قبل، ثم وجد له اختصار أو أصل غير محقق فبالإمكان تحقيق الاختصار، على الرغم من وجود الأصل المحقق، وكذلك الأمر إذا حقق شرح على منظومة ما، ثم وجدت المنظومة فبالإمكان تحقيقها؛ إذ كل منهما كتاب مستقل، وقد رأيت تحقيقًا لمتن جمع الجوامع في النحو للسيوطي، أُنجز سنة 2010م، ونال به المحقق درجة الدكتوراه، على الرغم من أن شرح المتن (جمع الهوامع) محقق ومنشور أكثر من مرة.

\*\*\*\*\*

#### الخاتمة

- بعد هذه العُصارة والحوصلة المستفادة من كثرة الاستعمال والتدريس، لذكر أهم ما رأيته مناسبًا إلى الذكر في هذه الفصوص المختارة، لعلي أوجز بعض ما عنّي لي من نتائج، فأقول:
- 1- تعدد الآراء وكثرتها في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص - يربك كثيرًا من الباحثين والدارسين.
  - 2- هناك كثير من وجهات النظر والآراء محل أخذ ورَدٍّ بين الإلزام بها وعدمه؛ ومن هنا لا ينبغي التعصب للآراء الشخصية حولها.
  - 3- على الجهات ذات الاختصاص - في البلد الواحد على أقل تقدير - وضع ضوابط وقوانين موحدة؛ وهو يقلل من شتات كثير من الآراء ووجهات النظر.
  - 4- يجب على الباحثين عدم الخلط في استعمال علامات التقييم الخاصة لبعض المواضيع.
  - 5- عدم الالتزام ببعض المسائل البحثية شبه المتفق عليها غير سائغ في المجال العلمي.
  - 6- هذه الدراسة اعتمد فيها الباحث على حصيلة ما اكتسبه من معلومات خلال مدة تدريسه لبعض المناهج البحثية؛ لذا جاءت الهوامش والتوثيقات قليلة.

## المصادر والمراجع المستعان بها بشكل عام

- 1- الاختلاف في الموصفات العلمية والمنهجية في كتابة أبحاث علوم اللغة العربية، تأليف: عمر علي سليمان الباروني، (مخطوط).
- 2- الإصابة في مهارات الإملاء والكتابة، تأليف: عمر علي سليمان الباروني، منشورات جامعة مصراتة، ط(1)، 2015م.
- 3- أصول الإملاء، تأليف: عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة الفلاح، الكويت، ط(1)، 1403هـ- 1983م.
- 4- إعداد البحث العلمي (ليسانس- ماجستير- دكتوراه)، تأليف: غازي عناية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1406هـ- 1986م.
- 5- تاريخ الأدب العربي، تأليف: عمر فرُّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط(3)، 1981م.
- 6- تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، تأليف: فهمي سعد، وطلال مجذوب، عالم الكتب، ط(1)، 1313هـ- 1993م.
- 7- تحقيق النصوص ونشرها، تأليف: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(7)، 1818هـ- 1998م.
- 8- دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك (2007-2008م)، 1428- 1429هـ)، منشورات جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2008م.
- 9- علم البيان، تأليف: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1405هـ- 1982م.
- 10- فن الكتابة والقول، تأليف: محمد ألتونجي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط(1)، 1423هـ- 2002م.
- 11- قواعد تحقيق المخطوطات، تأليف: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ط(7)، 1987م.
- 12- كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، تأليف: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق، جدة، ط(3)، 1408هـ- 1987م.
- 13- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، (تح): عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت).
- 14- كيف تكتب بحثًا أو رسالة، تأليف: أحمد شليبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط(21)، 1992م.

- 15- محاضرات في المصادر والمراجع وتحقيق النصوص، إعداد: عمر علي سليمان الباروني، مرحلة الماجستير، قسم الدراسات الإسلامية، بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا، فرع مصراتة، فصل الربيع 2017م.
- 16- محاضرات في مناهج البحث، إعداد: عمر علي سليمان الباروني، مرحلة الليسانس، قسم اللغة العربية، بكلية التربية- جامعة مصراتة، فصل الخريف 2017-2018م.
- 17- المخطوط العربي، تأليف: عبد الستار الحلوجي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط(3)، 1432هـ-2011م.
- 18- مع المكتبة العربية، تأليف: عبد الرحمن عطبة، الناشر: زكوغراف رضوان، مطبعة أوفست يمان، حلب، ط(1)، 1398هـ-1978م.
- 19- المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، تأليف: فُرنسوا دِيرُوش، (تر): أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 1431هـ-2010م.
- 20- مناهج البحث العلمي (دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية)، تأليف: عبد الله محمد الشريف، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط(1)، 1996م.
- 21- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، تأليف: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1406هـ-1985م.
- 22- مناهج تحقيق المخطوطات، دراسة وتوثيق: عباس هاني الجراخ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط(1)، 1431هـ-2010م.
- 23- المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، تأليف: محمد ألتونجي، عالم الكتب، (د.ت).
- 24- منهج تحقيق المخطوطات، ومعه كتاب (شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، لابن وحشية النبطي)، تأليف: إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1423هـ-2003م.
- 25- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف: محمد الطنطاوي، دار المنار، 1412هـ-1991م.